

قرار لمجلس المنافسة عدد 61/ق/2021 صادر في 7 ذي القعدة 1442
«18 يونيو 2021) والمتعلق بتولي شركة «Orau Orhan
«Otomotiv Kontrol Sistemleri Sanayi A.S» المراقبة
الحصرية والمباشرة على شركة «Toolpresse-Tj Engineering
Sarl» عبر اقتناء مجموع أسهم رأسمالها وحقوق التصويت
المرتبطة بها.

مجلس المنافسة،

بناء على القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة
الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.116 الصادر في 2 رمضان 1435
(30 يونيو 2014) ؛

وعلى القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الصادر
بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.117 الصادر في 2 رمضان 1435
(30 يونيو 2014) ؛

وعلى المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436
(فاتح ديسمبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية
الأسعار والمنافسة ؛

وعلى المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 من شعبان 1436
(4 يونيو 2015) بتطبيق القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة ؛

وعلى اجتماع اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة المنعقد بتاريخ
7 ذي القعدة 1442 (18 يونيو 2021)، طبقا لمقتضيات المادة 14 من
القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة ؛

وبعد تأكد رئيس الجلسة من توفر النصاب القانوني المنصوص
عليه في المادة 31 من النظام الداخلي للمجلس ؛

وحيث إن مراقبة عمليات التركيز الاقتصادي من لدن مجلس المنافسة تستوجب قبل الشروع في دراستها التحقق من توفر الشروط المنصوص عليها في المادتين 11 و 12 من القانون رقم 104.12 المشار إليه أعلاه :

وحيث إن المادة 11 تحدد الحالات التي تنجز من خلالها عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة بغرض دراستها والترخيص لها، كما أن المادة 12 تحدد أسقف رقم المعاملات الوطني أو العالمي والذي يجب أن يفوق السقف المحدد بمقتضى المادة 8 من المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، أو عندما تنجز جميع المنشآت التي تكون طرفا في عملية التركيز خلال السنة المدنية السابقة أكثر من 40% من البيوع أو الشراءات أو المعاملات الأخرى في سوق وطنية للسلع أو المنتجات أو الخدمات من نفس النوع أو القابلة للاستبدال أو في جزء مهم من السوق المذكورة :

وحيث إن العملية موضوع التبليغ تتعلق بتولي شركة «ORAU ORHAN OTOMOTIV KONTROL SISTEMLERİ SANAYİ A.S.» المراقبة الحصرية والمباشرة على شركة «TOOLPRESSE-TJ ENGINEERING SARL» عبر اقتناء مجموع أسهم رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة بها، وبالتالي فهي تشكل تركيزا حسب مدلول المادة 11 من القانون رقم 104.12 :

وحيث إن هذه العملية تخضع لإلزامية التبليغ، لاستيفائها شرطا من الشروط المنصوص عليها بموجب أحكام المادة 12 من القانون رقم 104.12 السالف الذكر، وهو تجاوز سقف رقم المعاملات الإجمالي العالمي لمجموع المنشآت والمحدد في المادة 8 من المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه :

وحيث إن الطرفين المعنيين بعملية التركيز، هما :

- الطرف المقتني : شركة «ORAU ORHAN OTOMOTIV KONTROL SISTEMLERİ SANAYİ A.Ş.» المجهولة الإسم، تأسست سنة 1972، والكائن مقرها القانوني بمدينة بورصة بدولة تركيا. وتتوفر الشركة بطريقة غير مباشرة على فرع لها بالمغرب تحت إسم «ORHAN AUTOMOTIVE TANGER» والذي ينشط في سوق تصنيع وبيع قطاع الغيار للمركبات :

- والجهة المسهدة : شركة «TOOLPRESSE-TJ ENGINEERING SARL» ذات المسؤولية المحدودة، تأسست سنة 2012، والكائن مقرها القانوني بمدينة طنجة، و تنشط في سوق تصنيع وبيع دواسات الفرامل والقابض للمركبات :

وعلى طلب تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 020/ع.ت.إ/2021، بتاريخ 9 شعبان 1442 (23 مارس 2021)، والمتعلق بتولي شركة «ORAU ORHAN OTOMOTIV KONTROL SISTEMLERİ SANAYİ A.S.» المراقبة الحصرية والمباشرة على شركة «TOOLPRESSE-TJ ENGINEERING SARL» عبر اقتناء مجموع أسهم رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة بها :

وعلى قرار المقرر العام لمجلس المنافسة السيد خالد البوعياشي تحت عدد 2021/35 المؤرخ في 23 من شعبان 1442 (6 أبريل 2021)، والقاضي بتعيين السيد والزين محمد عدنان مقورا في الموضوع طبقا لأحكام المادة 27 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة :

وبعد استكمال جميع وثائق الملف بتاريخ 15 من شوال 1442 (27 ماي 2021) :

وبعد نشر بلاغ مجلس المنافسة حول مشروع التركيز الاقتصادي بإحدى الجرائد الوطنية وبالموقع الإلكتروني للمجلس بتاريخ 22 من شوال 1442 (3 يونيو 2021)، والذي يمنح أجل (10) أيام للأغيار المعنيين قصد إبداء ملاحظاتهم حول مشروع عملية التركيز أعلاه :

وحيث إن الفاعلين والمتدخلين في سوق تصنيع وبيع دواسات الفرامل والقابض للمركبات، لم يبدوا أية ملاحظة حول عملية التركيز موضوع التبليغ :

وبعد تبليغ السلطة الحكومية المكلفة بالمنافسة بنظير من الملف بتاريخ 22 من شوال 1442 (3 يونيو 2021) :

وبعد تقديم المقرر العام ومقرر الموضوع للتقرير المعد بشأن عملية التركيز الاقتصادي المذكورة، وكذا للخلاصات وللتوصيات المنبثقة عنه، خلال اجتماع اللجنة الدائمة للمجلس المنعقد بتاريخ 7 ذي القعدة 1442 (18 يونيو 2021) :

وحيث إنه بمقتضى المادة 13 من القانون رقم 104.12 المذكور فإنه يمكن تبليغ عملية التركيز الاقتصادي بمجرد ما يكون الطرف أو الأطراف المعنية قادرة على تقديم مشروع مكتمل بما فيه الكفاية يسمح بدراسة الملف، ولا سيما حينما تكون قد أبرمت اتفاقا مبدئيا أو وقعت رسالة نوايا أو بمجرد الإعلان عن عرض عمومي :

وحيث إن مشروع عملية التركيز الحالية كان موضوع عقد مبرم بين الأطراف المعنية بتاريخ 23 فبراير 2021 مما يجعلها خاضعة للتبليغ طبقا للمادة 13 من القانون رقم 104.12 :

وحيث إنه حسب ملف التبليغ والتصريحات المدلى بها خلال جلسات الاستماع، فإن عملية التركيز الاقتصادي موضوع التبليغ، تهدف إلى مواجهة الصعوبات المالية التي تعاني منها المنشأة المسهدفة، كما أن الجهة المقتنية تهدف من وراء العملية إلى تحسين مردودية المنشأة المسهدفة مع تعزيز رقم معاملاتها و الرفع من القيمة المضافة محليا، لا سيما على مستوى التشغيل وحجم التداولات، وكذا وضع خبرتها لصالح المسهك :

وحيث إنه في إطار التحليل التنافسي الذي قامت به مصالح التحقيق التابعة لمجلس المنافسة، واستنادا إلى الوثائق والمعطيات التي وفرتها الأطراف المبلغة، فإنه تم تحديد الأسواق المعنية بشقها : سوق المنتج أو الخدمة والامتداد الجغرافي للعملية، وذلك تطبيقا لأحكام النقطة الثالثة من ملحق ملف التبليغ المتعلق بعملية التركيز، والملحق بالمرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، حيث يعرف السوق المعني بكونه السوق المناسب المحدد حسب نوع المنتجات أو الموقع الجغرافي، والتي يكون للعملية المبلغة أثر عليه بصفة مباشرة أو غير مباشرة :

وحيث إنه بعد الاطلاع على وثائق الملف، خلص التحقيق إلى أن السوق المعنية بهذه العملية هي سوق تصنيع وبيع دواسات المركبات مع تقسيمها إلى جزئين، سوق دواسات الفرامل وسوق دواسات القابض :

وحيث إنه من ناحية التحديد الجغرافي للسوق المعنية، ونظرا لكون التزود بدواسات الفرامل والقابض للمركبات يتم من قبل شركات ناشطة على مستوى السوق الوطنية، وهو موجه إلى وحدات إنتاجية متواجدة بالتراب الوطني فإن السوق المعنية هي ذات بعد وطني :

وحيث إن التحليل التنافسي للسوق المعنية بهذه العملية، أبان على أن هذه الأخيرة تعرف تواجد متنافسين آخرين بالإضافة إلى الشركة المسهدفة، وهما شركة «Proma Industrie» وشركة «Akwel» «El Jadida Morocco»، واللذان تتوفران معا على حصص سوق تراكمية في السوق المرجعية تتراوح بين نسبي 15 و 20%، في حين أن الشركة المسهدفة تتوفر على حصة مهمة في السوق ذاتها تتراوح بين 80 و 85% :

وحيث إنه رغم هذه الحصة السوقية المهمة، فقد خلصت نتائج التحليل التنافسي الذي أنجزته مصالح التحقيق لدى مجلس المنافسة أن الشركة المقتنية لا يمكنها أن تتحكم في السوق بشكل يمكنها من أن تتصرف بطريقة مستقلة عن منافسيها وزبائنها وذلك للأسباب التالية :

- حصة السوق المهمة التي تتوفر عليها المنشأة غير ناتجة عن عملية التركيز موضوع التبليغ وإنما سابقة لها، ذلك أن أنشطة أطراف العملية لا تتقاطع على مستوى الأسواق المعنية وبالتالي فإن بنية السوق ستظل دون تغيير بفعل هذه العملية :

- حصة السوق المهمة التي تتوفر عليها المنشأة ترجع لكون الطلب المتعلق بالدواسات مرتبط بنشاط شركات إنتاج السيارات، وبما أن شركة «Renault Tanger Exploitation & SOMACA» كانت هي المنتج الوحيد للسيارات محليا، فإن تعاملها بصفة حصرية مع الشركة المسهدفة جعلت من هذه الأخيرة الفاعل الرئيسي في السوق خلال سنة 2019. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن حصة السوق المهمة التي تتوفر عليها الشركة المسهدفة مرتبطة أساسا بكون هذه الأخيرة هي الوحيدة التي تزود الوحدة الصناعية ذات الإنتاج الأكبر في صناعة السيارات على مستوى السوق الوطنية، لكن هذا المعطى تغير بدخول مصنع آخر إلى سوق إنتاج السيارات والذي يتزود من لدن منافسين للشركة المسهدفة وبالتالي فإن حصة السوق المهمة لهذه الأخيرة من شأنها أن تعرف انخفاضا مع ازدياد إنتاج الوحدة الجديدة في صناعة السيارات :

- وجود قوة شرائية مضادة كون معامل صناعة المركبات تتوفر على قوة تفاوضية مهمة من شأنها أن تردع أي محاولة لأطراف العملية قصد الرفع من الأسعار أو التخفيض من الجودة أو من الكميات المنتجة، وهو ما تم تأكيده من خلال التصريحات المدلى بها خلال جلسات الاستماع المخصصة للزبون الوحيد للشركة المسهدفة، والذي أكد أنه يتوفر على بدائل أخرى قصد التزود بالمنتجات المعنية :

- الصعوبات المالية التي تعاني منها المنشأة المسهدفة في السنوات الأخيرة والتي من شأنها أن تحد من إمكانية استغلال حصتها السوقية المهمة بطريقة تعسفية.

وحيث إن تحليل الآثار التكتلية للعملية على المنافسة في الأسواق المعنية، أبان على أن الشركة المقتنية تنتج وتسوق عبر فرعها في المغرب شركة «ORHAN AUTOMOTIVE TANGER»، قطعة غيار مضادة لتكسر الدواسات تحفظ سلامة السائق في حالة وقوع حادثة سير. كما صرح ممثل معمل إنتاج السيارات شفويا، والذي يعتبر الزبون الوحيد لأطراف العملية، بأنه لا توجد علاقة بين قطعة الغيار المذكورة ودواسات الفرامل والقابض. كما أكد أنه يمكن أن يتزود بقطعة الغيار المذكورة من لدن موردين آخرين، وبالتالي لا يمكن لأطراف العملية استعمال الحصة السوقية المهمة التي يتوفرون عليها على مستوى السوق المعنية كرافعة على مستوى المنتجات الأخرى التي تنتجها :

وحيث إن وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي قد أكدت من خلال رأيها أن الوزارة لا ترى مانعا في الترخيص للعملية ؛

وحيث إن عملية التركيز الاقتصادي موضوع التبليغ الحالي لن يكون لها أي تأثير سلبي على المستوى العمودي أو الأفقي أو التكتلي على المنافسة في السوق الوطنية،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

أن ملف تبليغ عملية التركيز المسجلة لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 020/ع.ت.إ/2021، بتاريخ 9 شعبان 1442 (23 مارس 2021)، يستوفي كافة الشروط القانونية.

المادة الثانية

يرخص مجلس المنافسة بعملية التركيز الاقتصادي المتعلقة بتولي شركة «ORAU ORHAN OTOMOTİV KONTROL SİSTEMLERİ SANAYİ A.S» المراقبة الحصرية والمباشرة على شركة «TOOLPRESSE-TJ ENGINEERING SARL» عبر اقتناء مجموع أسهم رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة بها.

تم التداول بشأن هذا القرار من لدن اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة، خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 7 ذي القعدة 1442 (18 يونيو 2021)، طبقا لأحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، وذلك بحضور السيد أحمد رحو رئيس الجلسة، والسيدة جهان بن يوسف، والسادة : عبد الغني أسنينة، وعبد اللطيف المقدم، وحسن أبو عبد المجيد، أعضاء.

الإضاءات:

أحمد رحو.

جهان بن يوسف. عبد الغني أسنينة.

عبد اللطيف المقدم. حسن أبو عبد المجيد.